الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الاثنين 29 ذو القعدة 1441 هـ/ 20 يوليو 2020 – السنة الرابعة عشر – العدد 3739 E

الوسط

Monday 20th July 2020 - 14 th year - Issue No.E 3739

حيازة الكويت من سندات الخزانة تنخفض 2 بالمئة خلال مايو

انخفضت حيازة دولة الكويت من سندات الخزانة الأمريكية خلال شهر مايو الماضي بنسبة 2.02% على أساس شهري. وحسب التقرير الشهري الصادر عن وزارة الخزانة الأمريكية، بلغت حيازة الكويت في مايو الماضي 43.6 مليار دولار، مقابل 44.5 مليار دولار في أبريل 2020.

وعلى أساس سنوي، ارتفعت حيازة الكويت من سندات الخزانة الأمريكية بنسبة 5.31% علماً بأنها كانت تبلغ 41.4 مليار دولار في مايو 2019.

وأشارت البيانات إلى أن حيازة الكويت من سندات الخزانة توزعت في الشهر الماضي بين 34.514 مليار دولار سندات طويلة الأجل، و9.124 مليار دولار سندات قصيرة الأجل. وعلى المستوى العربي، فقد احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول في حيازة سندات الخزانة الأمريكية بـ123.5 مليار دولار، وتليها الكويت، ثم العراق بـ32.6 مليار دولار.

محافظ المركزي يتوقع استقرار أداء القطاع المصرفي رغم أزمة كورونا

توقع محافظ المركزي، محمد يوسف الهاشل، أن يظل القطاع المصرفي على نفس المستوى من الاستقرار رغم الأزمة التي تعصف باقتصاد البلاد بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وقال الهاشل في تعليقه على تقرير الاستقرار المالي لعام 2019، إن قوة ومتانة القطاع المصرفي «تتوقف على امتداد فترة الأزمة الحالية وشدتها، وقد تختلف آثارها من بنك لآخر.

وأضاف أنه رغم الظروف الاستثنائية الحالية التي يمر بها الاقتصاد الكويتي فإن الائتمان المصرفي «ربما يسجل نسب نمو إيجابية جيدة» نتيجة انخفاض تكاليف الاقتراض في ظل تدني معدلات الفائدة على نحو غير مسبوق وتلبية احتياجات رأس المال العامل للشركات، خاصة التي سجلت عجزاً في إيراداتها.

وقال إن جودة الأصول قد تتراجع على نحو بطيء، كما أن التحديات الاقتصادية وتراجع صافي إيرادات الفوائد والحاجة إلى زيادة المخصصات لتغطية انخفاض جودة الأصول «قد تفرض ضغوطاً على ربحية البنوك».

و أظهر التقرير تحقيق أصول القطاع المصرفي الكويتي على أساس مُجمع نمواً بنسبة 8.2% على خلفية نمو الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، ونمو الاستثمارات، ليصل إجمالي قيمة الأصول إلى نحو 83 مليار دينار.

وقال الهاشل، إن الائتمان المصرفي على مستوى النشاط المحلي في الكويت ارتفع في العام الماضي بنحو 5% وهو ذات المعدل تقريباً في عام 2018.

محمد يوسف الهاشل

وأوضح الهاشل أن النمو في الائتمان للقطاع الأسري في الكويت تراجع في العام الماضي إلى 1.8% بسبب تباطؤ النمو في القروض الإسكانية على الرغم من النمو الملموس في القروض الاستهلاكية.

من جهة أخرى سجل الائتمان لقطاع العقار أفضل نمو خلال عقد كامل وصلت نسبته إلى 14.3% بعد تراجع طفيف في عام 2018.

وبالنسبة لربحية القطاع، قال الهاشل إن الربحية استمرت في العام الماضي عند مستويات جيدة ومُريحة، وإن كانت زيادة حدة المنافسة وانخفاض هوامش الفائدة قد ألقت بظلالها على ربحية القطاع المصرفي؛ مما أدى إلى تراجع طفيف بنسبة 0.7% في إجمالي صافي الأرباح العائدة على مساهمي البنوك.

وأوضح الهاشل أن تراجع الربحية انعكس على انخفاض طفيف أيضاً في مؤشري العائدة على متوسط الأصول والعائدة على متوسط حقوق الملكية في القطاع المصرفي بنسب وصلت إلى 1.2% و9.5% على الترتيب.

وأشار إلى أن البنوك المحلية واصلت المحافظة على قدرتها العالية على مقاومة الصدمات والعمل في ظروف ضاغطة، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 18.5% وهو أعلى بكثير من متطلبات الحدود الدنيا لتعليمات بنك الكويت المركزي والبالغة 13%.

كذلك فقد بلغ معدل الرفع المالي على مستوى القطاع المصرفي في الكويت 10.7% وهي نسبة تفوق الحد الأدنى للنسبة المُقررة بموجب متطلبات لجنة بازل والبالغة 3%.

وبحسب تقرير المركزي، بلغت نسبة استثمارات البنوك الكويتية في الأسهم حوالي 16% من إجمالي الاستثمارات، في حين بلغت نسبة أسهم الشركات المُقدمة كضمانات حوالي 19.6% من إجمالي الضمانات لدى البنوك.

التراجع يخيم على مؤشرات البورصة لرابع جلسة على التوالي

تراجعت بورصة الكويت للمرة الرابعة على التوالي مع نهاية تعاملات أمس الأحد، حيث تفاعلت البورصة سلباً مع تخفيض وكالة ستاندرد آند بورز نظرتها المستقبلية للكويت إلى «سلبية».

وهبطت المؤشرات الكويتية جماعياً في ختام جلسة الامس، حيث انخفض المؤشر العام 1.05%، وتراجع السوق الأول نسبة أكبر بلغت 1.18%، كما هبط الرئيسي 0.69%، وانخفض «رئيسي 50» بنحو 0.51%.

وقلص من خسائر البورصة عند الإغلاق، إعلان وزير الديوان الأميري بالبلاد الشيخ علي جراح الصباح بأن أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، قد أجرى عملية جراحية صباح أمس وتكللت بالتوفيق والنجاح.

وزادت سيولة البورصة بنسبة 62.3% إلى 36.32 مليون دينار مقابل 22.38 مليون دينار بالجلسة السابقة، كما ارتفعت أحجام التداول 14.1% إلى 159.07 مليون سهم مقابل 139.46 مليون سهم يوم الخميس الماضي.

وسجلت مؤشرات 7 قطاعات هبوطاً امس بصدارة العقارات بانخفاض نسبته 1.55%، بينما ارتفعت مؤشرات 3 قطاعات أخرى يتصدرها السلع الاستهلاكية بنمو نسبته 1.05%.

وجاء سهم «التمدين الاستثمارية» على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض نسبته 8.4%، فيما تصدر سهم «إيفا فنادق» القائمة الخضراء مُرتفعاً بنحو 6%.وتصدر سهم «أهلي متحد – البحرين» نشاط التداول على كافة المستويات بكميات بلغت 36.44 مليون سهم بقيمة 6.73 مليون دينار، ليتراجع السهم عند الإغلاق 1.07%.

منذ عام 2012

1.135 مليار دينار إجمالي المبالغ المستوفاة من تطبيق ضريبة الدخل

كشف وزير المالية براك الشيتان، عن تحصيل نحو 1.135 مليار دينار هي إجمالي المبالغ المستوفاة من تطبيق ضريبة الدخل الكويتية وزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة منذ عام 2012 وحتى شهر مارس 2020 (8 سنوات تقريباً).

وأكد الشيتان، في رده على سؤال برلماني للنائب عمر الطبطبائي، وجود إدارة لدى وزارة المالية تختص بفحص دفاتر وحسابات الشركات الخاضعة لقوانين الضريبة، ويبلغ عدد موظفيها 150 موظفاً، وأن من إجمالي العاملين في هذه الإدارة 5 موظفين غير كويتيين، ويشغلون وظائف اختصاصي محاسبة وقانون، وفق نظام العقد الثاني.

كان وزير المالية علق يوم السبت، على قيام وكالة «ستاندر آند بورز» بتثبيت تصنيف الكويت السيادي عند (AA–)، موضحا بأنه من ضمن الأفضل 27 تصنيفاً في العالم من قبل الوكالة ويضعها في مصاف دول مثل تايوان وإيرلندا.

وأشار الشيتان إلى أن مركز الكويت يأتي في مقدمة معظم الدول الخليجية؛ ما يعكس قوة الدولة الائتمانية ومتانة مركزها المالي المدعوم بشكل

براك الشيتان

كلي بحجم الأصول في صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ورغم تثبيت «ستاندرد آند بورز» للتصنيف السيادي لدولة الكويت، إلا أن الوكالة قامت بتعديل نظرتها المستقبلية إلى (سلبية)، وذلك على وقع استمرار تضاؤل مصدة السيولة المالية والتصنيفات.

دول الخليج سخرت 160 مليار دولار لاحتواء آثار كورونا

قال عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية في الإمارات، إن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي اتخذت العديد من الإجراءات والقرارات والمبادرات الاستباقية لاحتواء تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد.

وأشار حميد الطاير، خلال مشاركته في الاجتماع الاعتيادي الثالث لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين (G20)، الذي عقد مؤخراً عن بُعد، إلى أن حكومات هذه الدول سخرت حتى الآن ما قيمته 160 مليار دولار من البرامج المالية والنقدية لاحتواء آثار هذه الأزمة، وفقاً لبيان صحفي.

وأكد الاجتماع ضرورة دعم الجهود كافة الدول لمواجهة تداعيات الجائحة والتسريع بإنعاش الاقتصاد.

وناقش الاجتماع التقدم المحقق في خطة عمل مجموعة العشرين لدعم قارة أفريقيا والدول الأقل نمواً للاستجابة للمتطلبات الاقتصادية الضرورية الناجمة عن وباء كورونا، واستعراض نتائج المسار المالي لمجموعة العشرين في العام الجاري.

ويُعقد الاجتماع القادم لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين في شهر أكتوبر من عام 2020 لتقييم الاستجابة المالية اللازمة في ضوء التطورات الجديدة للأزمة.

في تقرير حول التحديات التمويلية في ظل جائحة كورونا

«المركز»: تفعيل قانون المناقصات وتمويل الصندوق الوطني أبرز حلول دعم المشروعات الصغيرة

أطلق المركز المالي الكويتي «المركز» تقريراً خاصاً بعنوان «المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت جراء كوفيد19–: الوضع الراهن»، سلط خلاله الضوء على أهمية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، والتحديات التمويلية التي يواجهها – عبر القطاع المصرفي والصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – في ظلّ تفشي جائحة كوفيد19–.

وأبرز التقرير أهمية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ودوره في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته بنحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبلغ القيمة الإجمالية التي يضيفها هذا القطاع 1،216 مليون دينار.

وأشار التقرير إلى أنّ هناك نحو 30،000 مشروع صغير ومتوسط في الكويت تمثل 90% تقريباً من إجمالي عدد الشركات، حيث يعمل 40% من هذه المشاريع في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم، فيما يعمل 33% منها في قطاعات البناء والصناعة.

وتناول التقرير الأثر الاقتصادي والتحديات المالية التي واجهها قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت جراء جائحة كوفيد – 19 التي تسببت في تعطيل الأعمال في العديد من الأنشطة في هذا القطاع، ولفت إلى أنّ الاحتياطات النقدية المحدودة ونقص العمالة جراء إجراءات الحظر المفروض بسبب الوباء شكلا تحديات كبيرة لهذا القطاع، نتج عنها تراجعاً كبيراً في الإيرادات وإغلاقاً مؤقتاً للأعمال، مما أثر بصورة بالغة على التدفق النقدي، وأدى بالتالي إلى تراجع قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على استئناف العمل.

واستعرض التقرير أيضا الإجراءات التي اتخذتها الجهات الحكومية ومدى كفاءتها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث اشتملت الحلول على منح الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الصندوق الوطني) قروضاً ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم 455 الصادر بتاريخ 2020/03/31، وذلك بهدف تمويل التدفقات النقدية المتعلقة بسداد الإيجارات والرواتب والدفعات للموردين.

كما قدم بنك الكويت المركزي حزماً تحفيزية للبنوك لمنح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقليل أوزان المخاطر لمحفظة قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. واشترطت آلية منح القروض ضرورة أن تكون الأعمال ضمن قطاع القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، من حيث القدرة على خلق فرص عمل وطنية، وتحقيق عوائد ربحية في مرحلة ما قبل تفشي الوباء، وانتماء هذه المشاريع إلى القطاعات التي تأثرت بتقييد الحركة أثناء وباء كوفيد – 19، شريطة عدم توزيع المقترض أي أرباح خلال فترة الحصول على القرض، وألا تكون قد تعرّضت للتعثر في الوفاء بأيٍّ من التزاماتها المتعلقة بالقروض.

«ديوان المحاسبة»: 1.1 مليار دينار إجمالي قيمة التعاقدات الحكومية خلال 4 أشهر

أعلن ديوان المحاسبة الكويتي نتائج الدراسة النهائية لختام أعمال فرق الطوارئ للفترة من 12 مارس حتى 29 يونيو 2020 (4 أشهر تقريباً)، مشيراً إلى أن إجمالي قيمة التعاقدات الحكومية التي أقرها ديوان المحاسبة بلغ 1.101 مليار دينار.

وبين الديوان في تقرير حديث، أن إجمالي عدد الموضوعات المعروضة بلغ 849 موضوعاً، وإجمالي قيمة الوفورات المحققة للخزانة العامة للدولة بلغ 44 مليون دينار، وأن 37% من الموضوعات كانت مرتبطة بكورونا، و63% كانت موضوعات طارئة.

وأشار إلى أن قيمة التعاقدات الطارئة المرتبطة بمكافحة فيروس كورونا المستجد بلغت 405 ملايين دينار، فيما بلغت قيمة التعاقدات الطارئة الأخرى المرتبطة بشكل غير مباشر بمكافحة تداعيات انتشار الفيروس 696 مليون دينار.

ولفت إلى أن تعاقدات الجهات المشمولة بالرقابة المعروضة على فريق الطوارئ 32% منها تمثلت في تعاقدات وزارة الصحة وعددها 274 وبلغت قيمتها 267 مليون دينار، فيما بلغت 7% منها تعاقدات لوزارة الدفاع وعددها 58 موضوعاً بقيمة إجمالية 87 مليون دينار، و5% منها موضوعات

تعلقت بوزارة الكهرباء والماء بلغت 46 موضوعاً بقيمة إجمالية 174 مليون دينار، وشملت مناقصة أعمال صيانة وإصلاح محطات التحويل الرئيسية ما يقارب 84 مليون دينار.

وأشار الديوان إلى أن 6% من تلك الأعمال الطارئة كان من نصيب وزارة الداخلية بعدد 47 موضوعاً بقيمة 71 مليون دينار، و4% موضوعات متعلقة بوزارة المالية بعدد 32 موضوعاً بقيمة 50 مليون دينار، و10% موضوعات متعلقة بمجلس الوزراء وبلغ عددها 81 موضوعاً بقيمة 102 مليون دينار، و8% لموضوعات متعلقة بوزارة الأشغال العامة، وبلغ عددها 67 موضوعاً بقيمة 217 مليون دينار، وتضمنت موضوعاً خاصاً بإنشاء الحزمة رقم «2» لمبنى الركاب الجديد «T2» بمبلغ 169 مليون دينار.

وبين الديوان أن هناك 28% من تلك الموضوعات متعلقة بجهات الدولة الأخرى وعدد موضوعاتها بلغ 244 موضوعاً بقيمة 133 مليون دينار، مشيراً إلى أن إجمالي الموضوعات 849 موضوعاً 545 منها تمت الموافقة عليها بنسبة 64%، و39 موضوعاً لم تتم الموافقة عليها، و197 تم رد أوراقها، و9 مواضيع مخالفة، إضافة إلى 59 موضوعاً آخر.

«الجمعية الاقتصادية»: خفض النظرة المستقبلية للبلاد له آثار مالية سلبية

أصدرت الجمعية الاقتصادية الكويتية بياناً أمس الأحد، بشأن تخفيض وكالة ستاندرد آند بورز للنظرة المستقبلية لدولة الكويت من «مستقرة» إلى «سلبية»، مع الإبقاء على التصنيف السيادي للبلاد عند (AA–). وقالت الجمعية في البيان إن خفض النظرة المستقبلية لابد أن يُؤخذ بجدية تامة لما له من تأثير سلبي على تكلفة الاقتراض العام مُستقبلاً وفتح الباب لتنامي المخاطر المالية. وأوضحت أن تخفيض النظرة المستقبلية للكويت إلى «سلبية» يعني أن هناك إمكانية لتخفيض التصنيف في الأجل المتوسط (ما بين سنة واحدة وسنتين). وأكدت الجمعية على ضرورة أن تتخذ إدارة الميزانية العامة للدولة الحيطة والحذر وكل السبل الاحترافية من أجل تفادي تعرض التصنيف الائتماني للكويت لمخاطر التخفيض. كما أكدت على ضرورة العمل في إطار منهجية متوسطة وطويلة الأجل من أجل ضمان تدفقات مالية تُساعد في الحدّ من هيمنة الإيرادات النفطية على إجمالي الدخل من جهة، والعمل على ضبط المصروفات العامة والحد من الهدر في الإنفاق على المشروعات والتسيب في إدارة المال العام من جهة أخرى.